أصول النّحو السّماعيّة عند محمّد بايّ بلعالم: " ت 1430هـ"

Origines of the Phonetic Grammar
Of Muhammad Bey Belalam (1430 AH)

طالب الدكتوراه : محمّد ولد الصّافي
إشراف: أ.د .مبارك تريكي
قسم اللغة والأدب العربيّ -جامعة يحيى فارس- المديّة (الجزائر)
mohamedsafi.0412@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/11/22 **تاريخ الإيداع: 2019/05/14**

-الملخص بالعربية:

تناولت هذه الورقة البحثيّة، قراءة معرفيّة في أصول النّحو لدى محمّد بايّ بلعالم في مؤلفاته النّحويّة، وقد وسمتها ب"أصول النّحو السّماعية لدى محمّد بايّ بلعالم".

إذْ تحاول الورقة الإجابة عن الإشكالات الرئيسة التي تنبني عليها الدّراسة، من خلال الحديث عن مفهوم علم أصول النّحو؟، وما هي نظرة وموقف المؤلّف إلى أصول النّحو السّماعيّة؟، وكيف وظّف محمّد بايّ بلعالم أصول النّحو السّماعيّة في مؤلّفاته النّحويّة؟، والإجابة عن هذا الإشكالات من خلال دراسة مستفيضة تطبيقية على بعض مؤلفاته النّحويّة.

فقد اتّضح من خلال الدّراسة؛ أن المؤلّف ماضٍ على نهج سلفه من النّحاة السّابقين؛ بأنّ أصول النّحو السّماعيّة عنده لا تخرج عن تلك التي قرّرها المتقدمون في كتبهم، وقد أتت على ثلاثة أقسام: القرآن الكريم والحديث وكلام العرب: (نثراً وشعراً)، كما أن تأكد لنا حضور وتمثّل هذه الأصول جميعها في مؤلّفاته النّحويّة.

وقد اعتمدت الدّراسة في هذا البحث على المنهج الوصفي القائم على التّحليل كأداة إجرائية، وذلك من خلال عرض ودراسة جملة من المسائل اللّغويّة التي أثارها المؤلّف في مؤلّفاته.

ولتحقيق الهدف المروم، فقد رسمت المقالة لنفسها تصميماً يتأسس هيكله على ثلاث نقاط رئيسة، وهي: -سيرة موجزة عن حياة وشخصية المؤلّف، -قراءة معرفية في دلالة مصطلح أصول النّحو، وكذا أنواعه وفروعه،-دراسة تطبيقية لأصول النّحو السّماعية، -خاتمة، -ثبت لأهم المصادر والمراجع.

-الكلمات المفتاحيّة: أصول النّحو - السّماع - محمّد بايّ بلعالم.

-الملّخص بالإنجليزيّة:

Abstract:

This research paper dealt with a cognitive reading of Muhammad bay bellam's grammatical origins in his grammatical works, which he called '' the origins of the grammar of Muhammad bay ballam''. The paper tries to answer the main problem that the study is based on: what is the concept of grammatical science, how mohamamad bey used the origins of grammatical grammar in his grammacal works, and to answer this problem through an extensive study of some of his grammatical works. The outhor goes on the approach of his predecessor of the former grammarians that the assets of the grammar of his hearing does not go beyond those he decided. To achieve this objective , the article has designed a structure based on three main points: a brief description of the life and biography of the poet, a knowkdge reading of the meaning of the origin of grammar as well as its types and branches.

Key words: Muhammad Bey Belalam ; Origins of the Phonetic Grammar

- مقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على من لا نبيّ بعده.

اهتم النحاة في كتبهم ومؤلفاتهم النحوية قديماً وحديثاً بأصول النّحو السّماعية، وقد أفرزت الحركة اللّغوية في الجزائر علماء أجلاّء كانت لهم مشاركة أصيلة في ميدان اللّغة والنّحو، ومن هؤلاء الذين ضَمّنوا كتبهم ومؤلفاتهم أصول النحو؛ محمّد بايّ بلعالم -رحمه الله، فقد أشار في غير ما موضع في مؤلّفاته النّحويّة إلى هذه الأصول النّحويّة؛ لذا كان لابد من الوقوف عليها من خلال دراسة تحليليّة مستفيضة لهذه الأصول النّحويّة، خاصّة ما تعلّق منها بالسّماع، وذلك من خلال النقاط الآتية:

1 -سيرة موجزة عن حياة المؤلّف:

هو محمد بن محمد عبد القادر بن محمد بن المختار بن أحمد العالم الفلاني السّاهلي القبلاويّ التّواتي الجزائريّ، وهو معروف عندنا في أرض توات باسم الشيخ محمّد بايّ بلعالم، ويرجع نسبه إلى قبيلة فلاّن الشـهيرة والتي تعود أصولها إلى قبيلة حِمَيْر إحدى القبائل العربية الشهيرة باليمن[1].

لم تختلف مظّان الترجمة و مصادرها التي ترجمت لمحمد بايّ بلعالم، على أن لقبه كان يعرف بابن العالم وهو نفسه قد صرح بذلك صراحة في أغلب مقدمات كتبه التي ألّفها، فقد قال في منظومته المسماة اللؤلؤ المنظوم في نظم منثور ابن آجُرّوم من الرّجز، قوله:

- بَايٌّ بِهَا عُرِفَ وَابْنُ العَالِمِ - لَقَبُهُ فِي دَفْتَرِ المَحَاكِمِ[2]

أمّا عن مولده، فقد أجمعت المصادر التي ترجمت لمحمّد بايّ بلعالم -والتي هي بين أيدينا- على أن مولده كان سنة ثلاثين وتسعمائة وألف للميلاد الموافق لتسع وأربعين وثلاثمائة وألف

للهجرة (**1930م- 1349ه**) في قرية ساهل من بلدية أقبلي دائرة أولف ولاية أدرار من الجنوب الجزائري[3].

وأمّا نشأته، فكانت نشأة علميّة بكل ما تحمله الكلمة من معاني، فقد ولد وتربى في بيت علم وفضل، ولقد كانت أسرته أسرة عربية كريمة جمعت بين أصلين من أصول التّفوق وهما: عراقة الأصلِ وكرامة العلم، فأسرته آل بلعالم أسرة ذات جاه وشرف وعلم، كما أنه تلقى تعليمه في مدرسة شيخه مولاي أحمد السباعي، فقد بقي فيها ما يقارب سبع سنين، وحصّل ما فيه الكفاية من العلوم الشّرعيّة واللّغويّة.

وبعد حياة حافلة بالعلم والعطاء والتأليف، اختار الله عزّ وجلّ إلى جواره، وكان ذلك يوم السبت (**18** أفريل **2009**م)، الموافق ل: (**22** ربيع الثّاني **1430**ه).

وقد خلّف محمّد بايّ بلعالم العديد من المؤلّفات في جميع المجالات العلميّة والمعرفيّة؛ في علوم القرآن والحديث وأصول الفقه والفقه والتّاريخ والنّحو والمعجميّة...، وقد نيّفت مؤلّفاته ما يزيد على أربعين مؤلَّفاً، منها:

-منحة الأتراب شرح على ملحة الإعراب.

-ضيّاء المعالم على ألفيّة الغريب لابن العالم.

-التّحفة الوسيمة شرح على الدّرة اليتيمة.

وبعد فهذه سيرة موجزة عن محمّد بايّ بلعالم، آثرنا من خلالها أن تكون عبارة عن تمهيد وتوطئة، وكذا مفتاح منهجيّ لموضوع البحث، فقد رأينا من خلال هذه السّيرة الموجزة، أنها سيرة حافلة بالعطاء المعرفي، والثّراء العلمي؛ مما أثّر إيجاباً على صقل شخصية المؤلّف.

2 -قراءة معرفية في دلالة مصطلح أصول النحو السماعيّة:

لقد وردت لفظة الأصول في كتب اللغة ومعاجمها على أنها جمع أصل، ففي لسان العرب لابن منظور: (ت **711**ه): " الأصل أسفل كل شيء وجمعه أصول لا يكسر على غير ذلك."[4]، وجاء في المفردات للراغب الأصفهاني: (ت **511**ه) قوله: "أصل الشيء قاعدته."[5]، ومنه قوله تعالى في (الآية **24** من سورة إبراهيم): ﴿ **أَصۡلُهَا ثَابِتٞ وَفَرۡعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ٢٤** ﴾.

وفي معاجم اللغة وكتبها أيضاً نجد الجذر اللغوي لمصطلح التأصيل، ففي مقاييس اللغة لابن فارس: (ت **395**ه)، قوله: "أصل" الهمزة والصاد واللام، ثلاثة أصول متباعد بعضها من بعض، أحدها: أساس الشيء،... فأما الأول؛ فالأصل أصل الشيء، قال الكسائي: (ت **189**ه) في قولهم: " لا أصل له ولا فصل له ": إن الأصل الحسب والفصل اللسان."[6]، وجاء في التاج للزبيدي: (ت **1205**ه) قوله: "أصل كل شيء: ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصل للولد، والنهر أصل للجدول، قاله الفيومي، وقال الراغب: أصل كل شيء قاعدته التي لو توهمت

مرتفعة ارتفع بارتفاعها سائره، وقال غيره: الأصل: ما يبنى عليه غيره."[7]، وفي المصباح المنير للفيومي: (ت **770**ه) قوله: "أصل الشيء أسفله وأساس الحائط أصله واستأصل الشيء ثبت أصله وقوي ثم كثر حتى قيل أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصل للولد، والنهر أصل للجدول، والجمع: أصول، وأصل النسب بالضم: أصالة شرف فهو أصيل مثل: كريم، وأصلته تأصيلا جعلت له أصلاً ثابتاً يبنى عليه."[8]

وقد تتبعت القرآن الكريم مستقرئاً مصطلح لفظة "أصل" ومشتقاتها في القرآن الكريم، فوجدتها تارة بالإفراد، وتارة أخرى بالجمع، فوردت مفردةً في قوله تعالى في (الآية **24** من سورة إبراهيم) في قوله تعالى: ﴿ **أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ٢٤** ﴾، وكذا في (الآية **64** من سورة الصّافّات) في قوله تعالى: ﴿**إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِيٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ ٦٤** ﴾، وجاء مصطلح الأصل جمعاً في (الآية **5** من سورة الحشر) في قوله تعالى: ﴿**مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا**﴾، فهذه مواضع ورد فيها ذكر لفظة "أصل"، وفي الحديث الشريف: {**إِنَّ المُؤْمِنَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَأَنَّهُ فِي أَصْلِ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ.**}[9]

ومن خلال ما سبق من التعريفات اللّغويّة التي تم الوقوف عليها في معاجم اللغة، يمكن القول، إن لفظة "أصل" في اللّغة لا تخرج عن هذين المعنيين، وهما:

الأساس، القاعدة، وإن كان للفظة "أصل" تعريفات معجميّة أخرى، وإنما اكتفيت بما له علاقة وثيقة بالشّاهد في الجانب الاصطلاحي؛ ذلك أن أصول النّحو هي بمثابة الأصول المنهجيّة التي يبنى عليها صرح النّحو العربيّ، ودعامة أساسية من دعاماته، فهي عماد النّحو ودعامته، وهي كذلك الضوابط التي تضبط المادّة النّحويّة، وكذا الأصول التي تحكم النّحو، فأصول النّحو هي الأساس والقاعدة للنّحو.

ومن أحسن التعريفات التي وقفنا عليها، تعريف ابن الأنباري: (ت **577**ه)، قوله: "أصول النّحو أدّلة النّحو التي تفرّعت منها فروعه وأصوله."[10]، فقد استخدم ابن الأنباري مصطلح "أدلة النّحو" للدلالة على أصول النّحو.

أما السّماع، فهو الأصل الأول الذي تقوم عليه اللغة، ومنه تستنبط أحكام القواعد النحوية من منابعها الأصلية، وهو في اللغة من الاستماع بخلاف القياس، فهو يستعمل من غير قياس، وهو بمعنى التلقي؛ أي تلقي اللغة وسماعها من أهلها، وفي الاصطلاح، كما عرفه السيوطي: (ت **911**ه) بقوله: "وأعني به ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته فشَمَل كلام الله وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولودين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر."[11]، وأما عند أبي البركات

الأنباري: (ت **577**ه)، فالسّماع عنده بمعنى النّقل، حيث قال: "هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنقل الصّحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة."[12]

وقد تبين من خلال تعريف ابن الأنباري، أن مصادر النّحو من خلال المدوّنة السّماعيّة، ما شمَل القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب من نثر وشعر، وأن من شروط هذا المنقول؛ الفصاحة، وبلوغه حد التواتر، وقد عبّر عنه ابن الأنباري بقوله: "النّقل الصّحيح"، وكذا الاطّراد؛ أي ما انعقد له التّتابع والاستمرار.

وساعة تتبعنا واستقرائنا لمؤلفات محمّد بايّ بلعالم النّحويّة، وجدنا أن مصادر السّماع في مجملها لا تكاد تخرج عن مصادر السماع التي أقرّها السّابقون، فقد تنوّعت عنده أصول السّماع إلى ثلاثة أصول وهي: القرآن الكريم بقراءتيه المتواترة والشّاذة والحديث الشريف وكلام العرب: شعره ونثره.

وقد كان للعلماء قديماً وحديثاً عناية خاصة بالسّماع كأصل من أصول النّحو المعتدّ بها، يقول الفخر الرّازي، (ت **606**ه): "...والقياس يتضاءل عند السماع، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت.)[13]، كما أن السّماع مقدم على غيره من الأدلة الأخرى، بل إن هذه الأدلة لا تقوم إلا على مصدر السّماع، وفي ذلك يقول الشاطبي: (ت 790ه): "فإذا عُدِم السماع انهدَّ ركن القياس."[14].

وأما عند المحدَثين، فيقول علي أبو المكارم: (ت **1436**ه) في كتابه أصول التفكير النحوي:"هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها."[15]، وقد مثَّل ذلك اللغويون والنحاة الأقدمون، من خلال نزولهم إلى البوادي، وقطعهم الفيافي؛ استقراءً للغة، وكلام العرب من أفواه وشفاه الأعراب الأقحاح، وقد وصف هذه الظاهرة ياقوت الحموي: (ت **626**ه) في كتابه معجم الأدباء في قوله: "فقال للخليل: من أين أخذت علمك هذا؟ قال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبرا في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ."[16]

ولأهمية علم أصول النحو، فقد توالت تآليف العلماء قديماً وحديثاً في ذلك، كتابةً وبحثاً، وتأصيلاً، وأقدم مصدر وصل إلينا كان في القرن الرابع الهجري، من خلال ما وضعه أحد تلامذة ابن السرّاج: (ت **316**ه)، وهو أبو القاسم الزّجاجي: (ت **337**ه) المتمثل في كتابه الإيضاح في علل النّحو، وقد تكلم فيه عن العلل بأنواعها الثلاثة المعروفة، ليأتي في آواخر القرن الرابع: ابن جني: (ت 392ه)، الذي يعد أول من وضع الحجر الأساس لعلم أصول النحو ؛ من حيث السّعة والشّمول، وقد احتذى في التّأليف حذو الفقهاء؛ من خلال نقله لبعض المباحث المتعلقة بأصول الفقه، وقد أشار إلى ذلك في كتابه الشهير الخصائص، قوله: "وذلك أنّا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النّحو، على مذهب أصول الكلام والفقه."[17]، ثم جاء من بعده في آواخر القرن السّادس الهجري: أبو البركات الأنباري: (ت **577**ه)، وقد عُرف عنده

استقرار مصطلح أصول النّحو على هذا الاسم، من خلال كتابيه الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، ثم في القرن العاشر: السيوطي: (ت **911**ه) الاقتراح، وفي القرن الحادي عشر: ارتقاء السيادة في علم أصول النّحو لأبي زكرياء الشّاوي الجزائري: (ت **1096**ه)، ومن المحدثين سعيد الأفغاني: (ت **1417**ه)، في كتابه في أصول النحو ، وعلي أبو المكارم في كتابه أصول التفكير النحوي...

3 -دراسة تطبيقية لأصول النّحو السّماعية من خلال مؤلفاته النّحويّة:

أولى محمد بايّ بلعالم أصول السماع وفروعه عناية كبيرة، وقد كان لكلام العرب حظه الأكبر، ونصيبه الأوفر، من حيث الاستشهادُ والاحتجاج، فقد استشهد بالقرآن الكريم، على أساس أن القرآن على رأس الاحتجاج، واحتج كذلك بالحديث، على اعتبار أن النبي ﷺ أفصح العرب قاطبة، كما استشهد بكلام العرب خاصة الشعر، على اختلاف أزمنتهم وأمكنتهم، فلا يكاد يمر على مسألة من مسائل النحو، إلا ويستشهد مما جادت به قريحته من أشعار العرب، كيف لا يكون له ذلك؟، وهو الذي كان مولعاً بنظم الأرجاز مذْ كان تلميذاً في مدرسة شيخه مولاي أحمد الطّاهري السّباعي: (ت **1390**ه)

وقد كان محمّد بايّ بلعالم من الرُّجاز المعاصرين، فقد كثر نظمه، وشاع رجزه في شتى العلوم والمعارف، ومن بينها المؤلفات النحوية، تلك التي نظمها على بحر الرّجز، تسهيلاً للحفظ، وتيسراً لعلم النحو للناشئة، مراعياً في ذلك البعد التّعليميّ المتمثل في تنوع طرق إيصال المعارف للدارسين، وهذا ما جعل الطلبة سواء في المدارس القرآنية، أو في المعاهد الشرعية، أو حتى في الجامعات الإسلامية، يقبلون على مؤلفاته النحوية؛ لما وجدوه فيها من سهولة ويسر.

إن محمد بايّ بلعالم لم يشذّ عن سابقيه من النحاة، فقد اعتمد في تقريره لمسائل النحو وقواعد اللغة، على أصول النحو التي اعتمدها النحاة المتقدمون، فمما اعتمده من أصول النحو السّماعية، نجد:

أ -القرآن الكريم وقراءاته:

يعدّ القرآن الكريم بقراءاته المتواترة والشاذة، من أولى الأصول التي استقى منها اللغويون والنحاة مادتهم النحويّة، ويأتي القرآن الكريم في المرتبة الأولى من حيث الاستشهادُ، كيف لا؟، وهو كتاب الله الخالد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، فهو منبع اللغة العربية، والمصدر الأصلي من مصادر الاستشهاد النحويّة، والقرآن في أعلى درجات البلاغة والفصاحة، وقد انعقد إجماع العلماء على ذلك؛ بأن قبلوا الاستشهاد بالقرآن الكريم، ولم يختلفوا في ذلك على حجيّة النّص القرآنيّ، يقول أحمد مختار عبد الحميد عمر: "ولذا وقفوا منه موقفًا موحدًا فاستشهدوا به، وقبلوا كل ما جاء فيه، ولا يعرف أحد من

اللغويين قد تعرض لشيء مما أثبت في المصحف بالنقد والتخطئة."[18]، وقد تحدى الله به الإنس والجنّ قاطبة على أن يأتوا بمثله، أو بآية منه، قوله تعالى في (الآية 77 من سورة الإسراء): ﴿**قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ٨٨**﴾.

لقد اهتم محمد بايّ بلعالم بالقرآن الكريم اهتماماً بالغاً، وأعطى القراءات القرآنية ما تستحقه من لازم العناية فقد استشهد بالقرآن الكريم وقراءاته على مسائل النحو واللغة في شتى مستوياتها اللغوية المعروفة، فمما اعتمده من شواهد القرآن واستشهد به على بعض مسائل اللغة والنحو، نجد:

-**دلالة الفعل الماضي على الاستقبال:** الأصل في الماضي أنه يأتي لما مضى وانقضى، لكنه أحياناً يجيء بمعنى الاستقبال، وقد استدل المؤلف على ذلك بقوله تعالى: في (الآية 87 من سورة النمل): ﴿**فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ**﴾، يقول ابن عطية: (ت **542**ه) في المحرر الوجيز: "...وهو أمر لم يقع بعد، إشعاراً بصحة وقوعه، وهذا معنى وضع الماضي موضع المستقبل."[19]، فكون هذا الفزع لم يقع بعد، دُلّ على ذلك أن الفعل الماضي "فزع" جاء للمستقبل، وهو واقع لا محالة، وهذا ما عبر عنه المؤلف بقوله: "وقد يجيء بمعنى الاستقبال كما...، وكذلك إن كان متحقق الوقوع."[20]، فيأتي الماضي بمعنى الاستقبال، كما قال أبو حيان: (ت **745**ه) في المحيط: "وإن كان لم يقع إشعارا بصحة وقوعه، وأنه كائن لا محالة، وهذه فائدة وضع الماضي موضع المستقبل."[21]

-**معاني حروف الجرّ:** لحروف المعاني أثرها الدّلالي في الكلام، وقد استشهد المؤلف لحروف المعاني بطائفة من شواهد القرآن الكريم، مبيّناً من خلالها أثر هذه الحروف، من ذلك حروف الجر، فقد أكثر المؤلف من الاستشهاد من القرآن على معاني هذه الحروف، من ذلك في قوله: (ومن تأتي لمعان كثيرة، منها ابتداء الغاية زماناً ومكاناً.)[22]، واستدل على ذلك بقوله تعالى في (الآية **1** من سورة الإسراء): ﴿**مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ**﴾، وبقوله تعالى في (الآية **108** من سورة التوبة): ﴿**مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ**﴾، فمحل الشاهد في الآيتين هو مجيء حرف الجر من الذي يفيد ابتداء الغاية زماناً ومكاناً، ومعنى ابتداء الغاية عند النحاة، فقد جاء أمالي ابن الحاجب: (ت **646**ه) قوله: "ومعنى ابتداء الغاية أي: المحل الذي ابتدئ فيه ذلك الفعل المعلقة هي به، والغاية هي الانتهاء، فقال: ابتداء الغاية، أي: ابتداء النهاية الذي وصل بالفعل إليها."[23]، وفي الآيتين أفادت "من " ابتداء الغاية المكانية والزمّانية، ففي الأولى دالة على المكانية وفي الثانية دالة على الزمانية، والأمثلة على هذا النوع من المسائل في باب حروف الجر كثيرة.

-**الإضافة المقدرة ب "في":** وهي إحدى أنواع الإضافة المعنوية، وتسمى أيضاً بالإضافة الظرفية، وفيها يقدر حرف الجر "في"، وقد استدل المؤلف -رحمه الله- على ذلك بقوله تعالى في (الآية **33** من سورة سبأ): ﴿ **بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ** ﴾؛ أي مكر في الليل والنهار، وفي ذلك يقول ابن هشام: (ت **761**ه): (فالمقدرة بفي ضابطها أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف.)[24]، كما في الآية فقد جاء الظرف "الليل" مضافاً إلى "مكر"، وعن هذه الإضافة أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله:

- وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا - لَمْ يَصْلُحِ إِلاَّ ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا[25]

-**النصب على الاشتغال:** من جملة ما استدل به المؤلف من شواهد القرآن في هذه المسألة، قوله تعالى في (الآية **27** من سورة الحديد) :﴿ **وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا** ﴾، فقد بين أن لفظة رهبانيةً معطوف على ما قبله بالواو وهذا ما ذهب إليه الجمهور من النحاة، وقد خالف المعتزلةُ الجمهورَ، فزعموا أن رهبانيةً منصوبة على الاشتغال وذلك مشياً على مقتضى مذهبهم الفاسد، وقد ذهب منهم إلى ذلك؛ أبو علي الفارسي: (ت **377**ه): في قوله: "فقوله: {ورهبانية} محمول على فعل كأنه قال: وابتدعوا رهبانية ابتدعوها، ألا ترى أن الرهبانية لا يستقيم حملها على جعلها مع وصفها بقوله: ابتدعوها لأن ما يجعله هو تعالى لا يبتدعونه هم."[26]، واحتذى حذو أبي علي جار الله الزمخشري: (ت **538**ه)، فقد جاء في تفسير الكشاف قوله: "وانتصابها بفعل مضمر يفسره الظاهر: تقديره، وابتدعوا رهبانية ابْتَدَعُوها يعنى: وأحدثوها من عند أنفسهم ونذروها."[27]، وقد بين العلماء زيف وسخافات المعتزلة، فقد جاء في البحر المحيط قوله: (وهذا الإعراب الذي لهم ليس بجيد من جهة صناعة العربية؛ لأن مثل هذا هو مما يجوز فيه الرفع بالابتداء، ولا يجوز الابتداء هنا بقوله: ورهبانية؛ لأنها نكرة لا مسوغ لها من المسوغات للابتداء بالنكرة.)[28]

-**توحيد الفعل:** واستدل في هذه المسألة ب (الآية **3** من سورة الأنبياء) في قوله تعالى: ﴿ **وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ** ﴾، وهذه اللغة يعبر عنها في اصطلاح النحويين بلغة أكلوني البراغيث[29]، وهي لغة واردة عند القبائل العربية الفصيحة كطيىء وأزد شنوءة، يقول المرادي: (ت **749**ه": "وهي لغة ثابتة، خلافا لمن أنكرها، وأصحاب هذه اللغة يلحقون الفعل المسند إلى ظاهر، مثنى أو مجموع، علامة كضميره."[30]، وعن هذه اللغة أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله:

- وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا- والفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ[31]

-جواز تقديم المفعول به على عامله:

ومن المسائل التي استشهد لها المؤلف من القرآن الكريم، تقدم المفعول به على عامله، ذلك أن الأصل في الكلام أن يتأخر المفعول به عن العامل، لكن أحياناً قد يتقدم المفعول جوازاً،

وأحياناً على سبيل الوجوب، وأحياناً يمتنع التقديم، وهذا ما يسمى بجماليات الرّتبة، والمؤلف هنا استشهد على ذلك بقوله تعالى في (الآية **30** من سورة الأعراف): ﴿**فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ**﴾، وقد تقدم المفعول هنا عن الفعل جوازاً، وفي ذلك يقول ابن مالك -رحمه الله-:

- وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْلِ - وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْـــلِ[32]

ب -كلام العرب: كلام العرب نثراً أكان أم شعراً، واحدٌ من الأصول المعتمدة التي بنيت عليها قواعد اللغة وأحكام النحو، وما وصل إلينا من كلامهم قليل من كثير، يقول عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلاّ أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير."[33] والمؤلف قد استشهد بكلام العرب شعراً ونثراً، فلا تكاد تقف على مسألة من مسائل النحو أو اللغة، إلا وتمثلّ لكلام العرب حاضر بقوّة، مدعّماً به صحة الحكم النحويّ في المسألة؛ لذا فقد جاء كلام العرب في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم.

1 -الأمثال:

من كلام العرب الذي اعتمده النحاة كمصدر رئيس، تستقى من الأحكام النّحوية، وتؤصّل منه القواعد النّحويّة؛ ما يسمى بالأمثال العربية الفصيحة، والمثل له قيمته من حيث الجانبُ اللغوي والتّركيبيّ، كما أن له بعده الجمالي والفني، فقد جاء في المزهر للسيوطي، قوله: " قال أبو عبيد: الأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام وبها كانت تعارض كلامها فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق بكناية غير تصريح، فيجتمع لها بذلك ثلاث خلال: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وقد ضربها النبي صلى الله عليه وسلم وتمثّل بها هو ومن بعده من السلف."[34].

والأمثال التي استشهد بها المؤلف هي أمثال قليلة، استشهد بها على المسائل النحوية وبعض الظواهر اللغوية، ومن جملة ما استشهد به المؤلف -رحمه الله- من أقوال العرب وأمثالها، نجد: قول العرب: (الذَّوْد إلى الذَّوْد إبل)، وقولهم: (تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ)، وغيرها من هذه الأمثال التي استعملتها العرب في أيامها وسنن كلامها، وقد عُدّت هذه الأمثال التي قالتها العرب قديماً مادة ثرّة، استقى منها النّحويّون، ومعهم اللغويون بعضاً من أحكام النحو، وقواعد اللغة، وهي صالحة لأن يؤصل منها بعض قواعد النحو واللّغة.

2 -الشّعر:

مؤلفات محمّد بايّ حبلى بأشعار العرب، على اختلاف أزمنتهم، وتعدد أمكنتهم، من جملة ما استشهد به المؤلف -رحمه الله- من أشعار العرب على بعض مسائل اللّغة والنّحو، نجد:

-معاني ودلالات حرف الجرّ(عن):

- أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا - فَهَلّا الّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ[35]

جاء في المغني لابن هشام: (ت **761**ه)، قوله: "قال ابن جني أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده."[36]، وقد جاء حرف الجرّ "عن" هنا في البيت زائد للتعويض عن المحذوف بعد الفعل "تدفع".

-تنوين الاسم المنقوص بالكسر:

ومما استشهد به من شواهد الشعر في باب الاسم المنقوص، قول الشاعر:

- وَلَوْ أنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ - وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمُوتَ اهْتَدَى لِيَا[37]

وقد استشهد المؤلف -رحمه الله- بهذا البيت في باب الاسم المنقوص، حيث قال: "ومن العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب معاملته إياه في حالتي الرفع والجر، فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضاً إجراء للنصب مجرى الرفع."[38]، فالشاهد في البيت؛ أن الشاعر قد نوّن الاسم المنقوص: (واشٍ) بالكسر، والصواب يقتضي أن يكون التنوين بالفتح، فعلى هذا يكون تقدير الكلام: (ولو أن واشياً).

-إخلاص الضّم في الفعل الثّلاثي المعتل العين المبنيّ للمفعول:

- لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ - لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[39]

استشهد المؤلف برجز رؤبة في باب ما لم يسم فاعله، مبيّناً من خلال البيت على أن الفعل الثلاثي المعتل العين المبني للمفعول قد سمعت فيه ثلاثة أوجه؛ منها إخلاص الضم؛ أي قلب الألف واواً كما في الشاهد الذي استشهد به المؤلف في قول الشاعر: (بوع)، فقد جاء في شرح الملحة لمحمد بايّ قوله: "ويجوز في الفعل الثلاثي المعتل العين...إخلاص الضمة في قول الشاعر..."[40]، وإخلاص ضم الفاء لغة فصيحة صحيحة سمعت عند دُبَيْر[41] وبني فَقعسٍ[42]، وهما من فصحاء بني قبيلة بني أسد، وتأتي في الدرجة الثانية من حيث قوةُ الفصاحة بعد لغة الكسر، تليها لغة الإشمام، وقد أشار ابن مالك في الألفية إلى هذه اللغات الثلاث في قوله:

- واكْسِر أَوْ اشْمِمْ فَا ثَلاَثِيّ أُعِلّ – عَيْنًا وَضُمَّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ[43]

ج -الحديث النبوي:

وهو كل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية، أو خلقية، أو هو "ما أضيف إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو وصف."[44]، ينضاف إلى أقول النبي صلى الله عليه وسلم أقوال الصحابة والتابعين.

يعد الحديث النبوي المصدر الثالث من مصادر الاستشهاد في اللغة والنحو، وقد تشاجر الخلف في مسألة الاستشهاد بالحديث بين العلماء قديماً وحديثاً، ما بين مانع، ومجوّز، ومفصّل في المسألة، ولعل خير من أبان في هذه المسألة من المعاصرين هو محمد الخضر حسين: (ت

1377ه) حيث يقول: "ومجمل القول في الأحاديث التي تعددت طرقها ويتحد لفظها تصلح للاستشهاد متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة براوٍ، يحتج بعبارته في الأحكام اللغوية."[45]

من خلال ما تم الوقوف عليه من المسائل النحوية في مؤلفات بايّ بلعالم، وجدنا أن الاستشهاد عند محمد بايّ بلعالم قليل جداً، فالأحاديث التي استشهد بها المؤلف لا تتجاوز عدد أصابع اليد، وهذا سيراً على نهج الأقدمين في إحجامهم عن عدم الإكثار من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، معللين ذلك بأمرين اثنين وهما: تجويز الرواة نقل الحديث بالمعنى، وكذا فشو ظاهرة اللّحن عند رواة الحديث؛ كون هؤلاء الرواة ليسوا عرباً خُلَّصاً، وإنما هم أعاجم، فمن جملة ما استشهد به من الأحاديث على مسائل اللّغة والنّحو، نجد:

-المعنى الدلالي لكلمة "الإعراب":

واستدل في هذا الباب بحديث النبي ﷺ قوله: (**الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا، وَالْبِكْرُ رِضَاهَا صَمْتُهَا**)[46]، مبيّناً من خلال الحديث؛ أن من معاني ودلالات كلمة الإعراب في لغة العرب؛ البيان، فقد أضفى الحديثُ النبويُّ الكلمةَ بياناً وتوضيحاً، فتبيّن من خلال الحديث؛ أن الإعراب يقصد به البيان والإفصاح، ومن فقه المحدثين "رحمهم الله"؛ أنهم رووا الحديث تحت قولهم: "طرق الإعراب عن الإذن للولي في النكاح."، وفي الغريب لابن سلام: (ت **224**ه) قوله: " وقال أبو عُبَيْد: في حديثه عليه السّلام: {الثّيّب يعرب عنها لسانها والبكر تستأمر في نفسها} قال أبو عبيد: "هذا الحرف يروى في الحديث يعرب بالتخفيف"، وقال الفراء: "هو يعرب بالتّشديد يقال: عرّبت عن القوم، إذا تكلمت عنهم واحتججت لهم"."[47]

-من معاني "من" الجارّة (السّببية):

يحمل حرف الجر "من" وغيره من حروف المعاني في كلام العرب، الكثير من المعاني الدلالية، وقد ساق المؤلف بعضاً من هذه المعاني، ومن بينها؛ معنى السببية، واستدل على ذلك بحديث النبيﷺ: {**دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا.**}[48]؛ أي دخلت النار بسبب المرأة، وتسمى بالتعليلية، بمعنى أن المرأة هذه استحقت النار بسبب الهرة، أو لأجل الهرة؛ لذا سميت بالسببية، أو التعليلية، جاء في همع الهوامع للسيوطي: (ت 911ه) قوله: "قيل وَقد يجر ب (فِي) السَّبَبِيَّة نَحْو {دخلت امْرَأَة النَّار فِي هرة.}"[49].

-الاستثناء ب"ليس":

وفي باب الاستثناء، استدل بحديث النبي ﷺ في قوله: {**مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ.**}[50]، وقد استدل بالحديث على وجوب النصب ب" ليس"، في قوله: "فإن استثنيت بالثلاثة المذكورة نصبت المستثنى أبداً،... تقول: قام القوم ليس أحمدَا."، وسبب وجوب النصب على أساس أنه خبر للفعل الناسخ(ليس)، ويشترك مع "ليس" في هذا

الحكم الفعل "لا يكون" وإذا استعملا في الاستثناء، فإنهما لا يتغيران، يقول فضل السامرائي: "وهذان الفعلان إذا استعملا في الاستثناء كانا بلفظ واحد، هو الإفراد والتذكير، (ليس) و (لا يكون)، فلا يؤنثان ولا يسندان إلى اسم ظاهر ولا إلى الضمير بارز."[51]

فهذه طائفة من بعض تلك الأحاديث التي استشهد بها محمد بايّ بلعالم في مؤلفاته النّحوية، فهي نسبة قليلة وضئيلة جداً إذا ما قورنت بما استشهد به من القرآن، وكلام العرب، وهذا منهج مطّرد حتى عند النحاة الأقدمين غير أن هذا الإحجام عن الاستشهاد بالحديث من المؤلّف، لا يعني إنكاره الاستشهاد بالحديث، فهو الذي له باع التّأليف في الحديث، ومؤلفاته في هذا كثيرة.

4 -خاتمة:

إن محمد بايّ بلعالم كسلفه من النّحاة، قد احتفى بأصول النّحو السّماعية أيما احتفاء، حتى أنَّك لا تكاد تمر على مسألة من مسائل النحو، أو اللّغة، إلا ولأصول النحو السماعيّة حضور قويٌّ من بين سائر أنواع أصول النحو الأخرى، وقد حظي الشاهد الشعري عنده -أحد فروع السماع-؛ بأن كان له النصيب الأكبر، والحظّ الأوفر في الاستشهاد، كما استشهد بالقرآن الكريم والحديث، وعدّ ذلك -كسلفه من النحاة- من أسس الشواهد المعوَّل عليها في الدراسات النحويّة واللغوية، وقد تميز الشاهد القرآني عنده بقوة الكثافة من حيث الاستشهادُ، مقارنة بأنواع الشّواهد الأخرى.

كما أن المؤلف لم يخرج عن ما قرره اللغويون والنحاة في شروط الاستشهاد بالشاهد الشعري، غير أن هذا لا يعني أنه لم يستشهد بشعر شعراء الطبقات الأخرى، وقد تمثّلت شواهد الشعر عنده جميع مستويات اللغة المعروفة.

وتبقى مؤلّفات محمّد بايّ بلعالم النحوية، وثيقة مرجعيّة هامة يرجع إليها الباحثون؛ وذلك لما حوته هذه المؤلّفات النّحويّة من تمثل واضح للأصول النّحويّة السماعية منها وغير السماعية، النّقلية منها والمعقولة، كما تضمنت أراءً لكبار النحويين واللغويين، أمثال الخليل وتلميذه سيبويه، وأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جنيّ، من جهة، ومن جهة أخرى، فقد حوت المؤلفات على أشعار بعض الشعراء التي لا تكاد تجدها إلا في المعاجم والدواوين الشعرية.

5 -الهوامش والإحالات:

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1) ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد بن الأنباري، لمع الأدلة، تحقيق: (سعيد الأفغاني)، مطبعة الجامعة السورية (د، ط)، 1377هـ.

2) ابن الحاجب عثمان بن عمر أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: (فخر صالح سليمان قدارة)، دار عمار، الأردن، دار الجيل بيروت، (د، ط)، 1409هـ.

3) ابن عطية أبو محمد بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: (عبد السلام عبد الشافي محمد)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1422هـ.

4) ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، سنن ابن ماجه، تحقيق: (شعيب الأرنؤوط وآخرون)، دار الرسالة العالمية، ط/1 1430هـ.

5) ابن مالك محمد بن مالك، متن الألفية، تحقيق: (عبد اللطيف بن محمد الخطيب)، مكتبة العروبة، الكويت، ط/1، 1428هـ.

6) ابن منظور محمد بن مكرم جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط/3، 1414هـ.

7) ابن هشام عبد الله بن يوسف جمال الدين بن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: (محمد محي الدين عبد الحميد)، دار الطلائع، القاهرة، (د، ط، د، ت).

8) ابن هشام عبد الله بن يوسف جمال الدين، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: (مازن المبارك، محمد علي حمد الله) دار الفكر، دمشق، ط/6، 1985م.

9) أبو الفتح عثمان بن جنّيّ، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/4، (د، ت).

10) أبو حيان محمد بن حيان أثير الدين الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: (عادل أحمد، علي معوض)، دار الكتب العلمية بيروت ط/1 1413هـ.

11) أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، غريب الحديث، تحقيق: (محمد عبد المعيد خان)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط/1، 1384هـ.

12) أبو علي الفارسيّ، الإيضاح العضدي، تحقيق: (حسن شاذلي فرهود)، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط/1، 1389هـ.

13) أحمد بن فارس بن زكرياء، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: (عبد السلام محمد هارون)، دار الفكر، (د، ط)، 1399هـ.

14) أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، الرياض، ط/8، 2003م.

15) الأصفهاني أبو القاسم الحسين الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: (صفوان عدنان الداودي)، دار القلم، الدار الشامية دمشق، بيروت، ط/1، 1412هـ.

16) الترمذي محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: (أحمد محمد شاكر وآخرون)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط/2، 1395هـ.

17) الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الفخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، (د، تحقيق)، دار إحياء التراث العرب، بيروت ط/3 1420هـ.

18) الزبيدي محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: (مجموعة من المحققين)، طبعة الكويت، ط/1، 1422هـ.

19) الزمخشري أبو القاسم محمود، الزمخشري جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (د، تحقيق)، دار الكتاب العربي بيروت ط/3، 1407هـ.

20) السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تعليق: (محمود فجال)، ط 2006م، دار القلم، دمشق، ط/1، 1409هـ.

21) السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، شرح شواهد المغني، وقف على طبعه وعلق حواشيه: (أحمد ظافر كوجان)، لجنة التراث العربي، (د، ط)، 1386هـ

22) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي،المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: (فؤاد علي منصور)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1418هـ.

23) الشاطبي إبراهيم بن موسى أبو إسحق الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: (عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرون...)، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط/1، 1428هـ.

24) الطبراني سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: (حمدي بن عبد المجيد السلفي)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط/2، (د، ت).

25) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط/1، 2006م.

26) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط/1، 1420هـ.

27) الفيومي أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: (عبد العظيم الشناوي)، دار المعارف، ط/2، 1977م.

28) قيس بن الملوح، ديوانه، تحقيق: (يسري عبد الغني)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/1، 1420هـ.

29) محمد الخضر حسن، دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي، دمشق، مكتبة دار الفتح، دمشق ط/2 1380هـ.

30) محمد بايّ بلعالم، إرشاد الحائر إلى معرفة قبيلة فلّان في جنوب الجزائر، ط/1، 2004

31) محمد بايّ بلعالم، الرحلة العلية إلى منطقة توات لذكر بعض الأعلام والآثار والمخطوطات والعادات وما يربط توات من الجهات، دار هومة الجزائر، (د، ط)، 2005م.

32) محمد بايّ بلعالم، اللؤلؤ المنظوم في نظم منثور ابن آجُرُّوم، (د، ط، د، ت)

33) محمد بايّ بلعالم، منحة الأتراب شرح على ملحة الإعراب، دار هومة، الجزائر (د، ط)، 2001م.

34) محمود أبو حفص بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط/10، 1425هـ

35) المرادي أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي، تحقيق: (فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/1، 1413هـ.

36) مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح، (صحيح مسلم)، تحقيق: (محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د، ط، د، ت).

37) ياقوت بن عبد الله شهاب الدين أبو عبد الله الرومي الحموي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) تحقيق: (إحسان عباس)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/1، 1414هـ.

---

(1) محمد بايّ بلعالم، إرشاد الحائر إلى معرفة قبيلة فلّان في جنوب الجزائر، ط/1، 2004، ص19.

(2) البيت من الرّجز، محمّد بايّ بلعالم، اللؤلؤ المنظوم في نظم منثور ابن آجُرُّوم، (د، ط، د، ت)، ص 02.

(3) محمد بايّ بلعالم، الرحلة العلية إلى منطقة توات لذكر بعض الأعلام والآثار والمخطوطات والعادات وما يربط توات من الجهات، دار هومة الجزائر، (د، ط)، 2005، ج/2، ص376

(4) محمد بن مكرم جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط/3، 1414هـ، ج/11، فصل الألف، مادة: (أصل)، ص 16.

(5) أبي القاسم الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: (صفوان عدنان الداودي)، دار القلم، الدار الشامية دمشق، بيروت، ط/1، 1412هـ، مادة: (أ ص ل)، ص79.

(6) أحمد بن فارس بن زكرياء، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: (عبد السلام محمد هارون)، دار الفكر، (د، ط)، 1399ه، ج/1 كاب الهمزة، باب الهمزة والصاد وما بعدهما في الثلاثي، مادة: (أصل) ص109.

(7) محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: (مجموعة من المحققين)، طبعة الكويت، ج/27، فصل الهمزة مع اللام، مادة: (أصل)، ص447.

(8) أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: (عبد العظيم الشناوي)، دار المعارف، ط/2 1977م، ج/1، كتاب الألف (الألف مع الصاد وما يثلثهما)، مادة: (ء ص ل)، ص16.

(9) رواه الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: (أحمد محمد شاكر وآخرون)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط/2، 1395ه، ج/4، (رقم الحديث: 2497)، ص658.

(10) أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد بن الأنباري، لمع الأدلة، تحقيق: (سعيد الأفغاني)، مطبعة الجامعة السورية (د، ط)، 1377ه، ص80.

(11) جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تعليق: (محمود فجال)، ط 2006م، دار القلم، دمشق، ط/1 1409ه، ص 67.

(12) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص81.

(13) الفخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج/9، ص480.

(14) أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: (عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرون...)، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط/1 1428ه، ج/3، ص7.

(15) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط/1، 2006م، ص33.

(16) شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، معجم الأدباء(إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) تحقيق: (إحسان عباس)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/1، 1414ه، ج/4، ص1738.

(17) أبو الفتح عثمان بن جنّيّ، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/4، (د، ت)ج1، ص2.

(18) أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، الرياض، ط/8، 2003م، ص17.

(19) أبو محمد بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: (عبد السلام عبد الشافي محمد)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1422ه، ج/4، ص272.

(20) محمد بايّ بلعالم، منحة الأتراب شرح على ملحة الإعراب، دار هومة، الجزائر (د، ط)، 2001م، ص15.

(21) أبو حيان محمد بن حيان أثير الدين الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: (عادل أحمد، علي معوض)، دار الكتب العلمية، بيروت ط/1 1413ه، ج/7 ص93.

(22) محمد بايّ بلعالم، منحة الأتراب شرح على ملحة الإعراب، ص35.

(23) عثمان بن عمر أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: (فخر صالح سليمان قدارة)، دار عمار، الأردن، دار الجيل بيروت، (د، ط)، 1409ه، ج/7 ص93.

(24) عبد الله بن يوسف جمال الدين، ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق:(محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الطلائع، القاهرة، (د، ط، د، ت)، ص347.

(25) محمد بن مالك، متن الألفية، تحقيق: (عبد اللطيف بن محمد الخطيب)، مكتبة العروبة الكويت، ط/1، 1428ه ص26.

(26) أبو علي الفارسيّ، الإيضاح العضدي، تحقيق: (حسن شاذلي فرهود)، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط/1، 1389ه ج/4، ص32.

(27) أبو القاسم محمود، الزمخشري جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (د، تحقيق)، دار الكتاب العربي بيروت ط/3، 1407 هـ، ج/4، ص481.

(28) أبو حيان، البحر المحيط، ج/10، ص116.

(29) وهي لهجة عربية قديمة، فيلحقون الفعل المسند إلى ظاهر، مثنى أو مجموع، علامة كضميره، فعلامات التثنية والجمع في هذه اللغة التي تلحق الفعل تكون علامة للفعل، وليست بضمائر، فهي تعرب حروفاً دالّة على التثنية والجمع لا على أنها ضمائر الفاعلين.

(30) أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي، تحقيق: (فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/1، 1413هـ، ص170.

(31) محمد بن مالك، متن الألفية، تحقيق: (عبد اللطيف بن محمد الخطيب)، مكتبة العروبة، الكويت، ط/1، 1428هـ ص15.

(32) محمد بن مالك، متن الألفية، ص16.

(33) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ج/1، ص 67.

(34) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: (فؤاد علي منصور)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1418هـ ج/1، ص.374.

(35) البيت من الطويل لزيد بن رزين بن الملوّح، السيوطي، شرح شواهد المغني، ج/1، ص436.

(36) عبد الله بن يوسف جمال الدين، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: (مازن المبارك، محمد علي حمد الله)، دار الفكر، دمشق، ط/6، 1985م، ص198.

(37) البيت من بحر الطويل لمجنون ليلى قيس بن الملوح، قيس بن الملوح، ديوانه، تحقيق: (يسري عبد الغني)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/1، 1420هـ، ص123.

(38) محمد بايّ بلعالم، منحة الأتراب شرح على ملحة الإعراب، ص27.

(39) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج، مجموعة أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة، ص171.

(40) محمد بايّ بلعالم، منحة الأتراب شرح على ملحة الإعراب، ص59.

(41) أبو قبيلة من أسد، وهو دبير بن مالك بن عمرو بن قعين ابن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد، واسمه كعب، وإليه يرجع كل دبيري، وفيهم كثرة، الزبيدي، تاج العروس، (فصل الدال) المهملة مع الراء)، ج/11، ص266.

(42) فقعس: حي من بني أسد أبوهم فقعس بن طريف بن عمرو بن الحرث بن ثعلبة بن دودان بن أسد، ابن منظور لسان العرب، فصل الفاء، ج/6، ص165.

(43) محمد بن مالك، متن الألفية، ص16.

(44) أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط/10، 1425هـ، ج/1، ص.17

(45) محمد الخضر حسن، دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي، دمشق، مكتبة دار الفتح، دمشق ط/2 1380هـ ص36.

(46) أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، سنن ابن ماجه، تحقيق: (شعيب الأرنؤوط وآخرون)، دار الرسالة العالمية، ط/1، 1430هـ، ج/3، رقم الحديث: (1872)، ص72.

(47) أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، غريب الحديث، تحقيق: (محمد عبد المعيد خان)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط/1، 1384هـ، ج/1، ص162.

(48) أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، غريب الحديث، تحقيق: (محمد عبد المعيد خان)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط/1، 1384هـ، ج/1، ص162.

(49) مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح، (صحيح مسلم)، تحقيق: (محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د، ط، د، ت) ج/4، رقم الحديث: (2619)، ص2110.

(50) أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: (حمدي بن عبد المجيد السلفي)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط/2 ج/4، رقم الحديث: (4380)، ص269.

(51) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط/1، 1420هـ، ج/2، ص270.